استخدموا كأدوات لتحقيق أهداف البعض

المعيوف: الشباب المسجونون «كبش فداء» للسياسيين المحرضين

ليكن ما حدث عبرة لأبنائنا حتى لا ينساقوا وراء الشعارات البراقة والعبارات الرنانة

وصف مرشح الدائرة الثالثة عبدالله المعيوف الشباب الذين نالوا أحكاما قضائية مؤخرا نتيجة ما كتبوه عبر وسائل التواصل الاجتماعي بأنهم «كبش فداء» ، مشيرا الى ان من يستحق العقوبة أيضا هو من حرضهم لممارسة هذ الفعل غير القانوني.

وقال المعيوف: ان ابسط القواعد القانونية تؤكد ان المحرض مشارك مع الفاعل في الجريمة لذلك فهو يستحق العقاب أسوة بمن قام بالجرم ، مبينا أن من قام بتحريض هؤلاء الشباب المغرر بهم يجلس الآن مع أسرته معززا مكرما بينما هؤلاء الشباب المتحمس يقبعون بالسجون بعدما تم استخدامهم كأدوات لتحقيق أهداف هؤلاء المحرضين.

وأضاف: لعل ما حدث يكون عبرة لبقية الشباب بان لاينساقوا وراء الشعارات البراقة والعبارات الرنانة التي يرفعها البعض لتحقق اهدافه الشخصية بينما يدفعوا هم الثمن الغالي في حاضرهم ومستقبلهم.

وتابع المعيوف: ان ما يقوم به بعض السياسيين المحرضين للشباب في الكويت مشابه لما يقوم به بعض الدعاة والمشايخ الذين يدعون الشباب للمشاركة في المعارك والفتن التي تحدث هنا وهناك بينما يقضي هؤلاء الدعاة وأبناؤهم الفترة ذاتها في ربوع تركيا ولندن!

وأشار المعيوف إن الزمن كفيل بكشف هؤلاء السياسين والدعاة المحرضين خاصة بعد ان اصبح واضحا للجميع ان من يدفع الثمن هم الشباب بينما يقتصر «جهاد» هؤلاء السياسيين والدعاة على الخطب الرنانة والقصائد الشعرية التي يلقونها وسط الدواوين والتجمعات.

عبدالله المعيوف

غير محددي الجنسية لهم حقوق علينا دعمهم للحصول عليها

العرف: عدم تنفيذ الحكومة قانون تجنيس الـ4000 «بدون» غريب وغير مقبول

طالب مرشح الدائرة الرابعة لانتخابات مجلس الأمة مبارك العرف الحكومة بانهاء معاناة قضية غير محددي الجنسية ومنح هذه الفئة كل الحقوق الانسانية وانصاف المستحقين منهم بتجنيسهم ومنحهم الاقامة الدائمة مع كافة الحقوق الانسانية، مشيرا الى ان هناك 34 الف بدون اعترفت الحكومة بانهم مستحقين للجنسية ومتوافر فيهم كافة الشروط فلماذا حتى الان لم يجنسوا.. ولماذا لم يمنحوا ابسط الحقوق الانسانية والمدنية الاخرى؟

واشار العرف في تصريح صحافي الى ان مجلس الامة السابق المبطل اعطى هذه القضية الاهمية المطلوبه وتقدمنا نحن باقتراحات لانصافها وتم على اساس ذلك اقرار تجنيس 4000 بدون خلال هذا العام الا ان الحكومة لا تزال تماطل في تنفيذ هذا القانون وستسالها تحت قبه عبدالله السالم عن اسباب عدم تفعيل هذا القانون وتنفيذه وعدم منح اصحاب هذه الفئة الحقوق الانسانية بالكامل، مشددا على اهمية ان يتم تفعيل دور لجنة البدون البرلمانية لانها ايضا لجنة معنية بحقوق الانسان وغير محددي الجنسية شريحة كبيرة في البلاد وهم اصلا من ابناء الكويت ولدوا وعاشوا فيها وضحوا بارواحهم وابنائهم من اجل هذه الارض وفئة كبيرة منهم دافعت عن البلاد في حروبها وآخرها حرب تحرير البلاد من براثن العدوان العراقي الغاشم على البلاد عام 1990.

وقال انه من المستغرب ان تبقى قضيتهم معلقة طوال السنوات الماضية مطالبا الدولة بانصافهم فورا ومنحهم الجنسية اما بالنسبة لغير المستحقين فيجب منحهم كافة الحقوق الانسانية وتسهيل كافة الاجراءات الحياتية لهم كالزواج والولادة والعمل ومنحهم رخص القيادة وغيرها من الحقوق الاخرى التي نصت عليها الشريعة الاسلامية والدستور الكويتي

وتساءل الى متى وحقوق هذه الفئه مهضومة والتي طالما عانت الظلم والقهر لسنوات مشددا على ضرورة وضع هذه القضية ضمن اولويات المرحلة القادمة تمهيدا لادراجها على جدول القوانين المطلوب انجازها في اول دورة برلمانية وان تتعاون كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية لحل هذه القضية؟

واكد العرف ان الحكومة اغفلت حل هذه القضية وتمادت في اهمالها لتكبر شيئا فشيئا حتى تعقدت واصبح حلها صعبا ولكن الدولة مسؤولة عن ذلك وعليها ان تتحمل مسؤولياتها وتنصف البدون ونحن لن نقبل اي مماطلة او تسويف في هذه القضية لان للبدون حقوق والحكومة تمتلك كل الصلاحيات لانهاء وطي هذا الملف ولديها الكثير من القوانين التي لو طبقتها لتم اغلاق هذا الملف مشيرا الى ان حل هذه القضية بتطبيق مبدأ الإنصاف والعدالة وما أمرنا به الله عز وجل. كما تطرق العرف الى توظيف البدون في المؤسسات الحكومية وان هذه الفئة المحرومة من العمل يجب ان تاخذ حقها بالكامل وقد سمعنا ان هناك تسهيلات قدمت لابناء هذه الفئة ولكن لم نرى شيئا ملموسا حتى الان وهو ما يتطلب ان تكون هناك افعال لا مجرد اقوال وتصريحات اعلامية

واشار الى قضية التعليم وضرورة قبول ابناء هذه الفئة في كليات ومعاهد الهيئة ليتسنى لهم استكمال دراستهم دون تحديد مقاعد محدده لهم وهناك الكثير منهم حاصلين على نسب دراسية عليا تؤهلهم لدخول أعلى الكليات مؤكدا ان هناك العديد من هذه الفئة اخلصوا للوطن وحصلوا على انجازات واسهامات عالية في مختلف المجالات مما يتطلب تيسير قبولهم نحو استكمال دراستهم داعيا الى ضرورة ان تعطى فئة غير محددي الجنسية الحق في التعليم بشكل كامل لانهم ابناء الكويت ولهم حق كما تطرق العرف الى قضايا الكويتيات المتزوجات من فئة غير محددي الجنسية والارامل والمطلقات مشيرا الى ضرورة معاملة ابنائهن معامله الكويتين لحين منحهم الجنسية لان قضية تجنيسهم محسومه وفق القانون.

مبارك العرف

الفئة المذكورة عانت الظلم والقهر لسنوات وسنتصدى لهذا الملف لإعطاء كل ذي حق حقه

نايف: السلطة التنفيذية تفتعل الأزمات لإشغال الرأي العام

أكد مرشح الدائرة الرابعة محمد نايف أن الزوابع السياسية التي تظهر بين الحين والاخر هي أزمات تفتعلها الحكومة بهدف اشغال الرأي العام عن السرقات المليارية، التي يقوم بها اقطاب الفساد.

وقال نايف في تصريح له: مخطئ من يعتقد ان للحكومة خطة تنمية، فخطة الحكومة الحقيقية، التي تسخر كل طاقاتها من أجلها تتمثل في اخماد نار سرقة الديزل والتحويلات الخارجية والايداعات المليونية، والمديونيات الصعبة، وغرامة الداو، عبر خلق ازمات مفتعلة بين الحين والاخر، تشغل الناس بها، وهي اشبه بمسرحية اراجوزية، بطلها قوى الظلام من الفاسدين والمفسدين.

وأكد نايف ان هذه القضايا التي كبدت المال العام ملايين الدنانير، لن تمر مرور الكرام ولن ينساها الشعب الكويتي، فللمال العام حرمة والمحافظة عليه واجب على كل مواطن، مشددا على ان الحكومة متراخية في ملاحقة الفاسدين المتورطين في هذه القضايا، متسائلا من المتسبب في غرامة الداو؟ ومن وراء سرقة الديزل؟ واين ذهبت التحويلات الخارجية؟ وما مصدر الايداعات المليونية للنواب السابقين؟

وتابع نايف: «اذا كانت الحكومة المقبلة تريد التعاون مع مجلس الامة، فعليها من باب اثبات حسن النية، ان تكشف امامه عن الخطوات التي اتخذتها من أجل محاسبة المتورطين في هذه الخسائر المليارية، التي تدفع من صندوق الاجيال المقبلة».

وشدد نايف على انه لاتنمية في ظل وجود فساد، فاذا كنا جادين في تحقيق الاصلاحات الاقتصادية والسياسية، فعلينا ان نعمل سويا على اقتلاع الفساد من جذوره، ومحاربة الفاسدين والمفسدين.

واقترح نايف اطلاق حملة وطنية تحت عنوان «وطن بلا فساد» يشارك فيها كل المخلصين من ابناء الوطن، هدفها الاول والاخير تطهير مؤسسات الدولة من الفاسدين والمفسدين، وفضح كل من يستغل وظيفته في الحصول على أموال غير مشروعة أمام الشعب الكويتي.

أكد أن الشعب الكويتي يستحق الأفضل

الهاجري: إبطال مجلسين منتخبين متتاليين كفيل بإسقاط حكومة بأكملها

قال مرشح الدائرة الخامسة لانتخابات مجلس الامة ماضي الهاجري ان تعثر كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية في حل قضايا المواطنين يأتي بسبب استمرار النهج الحكومي على حاله مهما تغيرت الشخوص وهو الامر الذي يستوجب بان تنشد المجيء بحكومة جديدة في المرحلة المقبلة تتحمل المسؤولية وصاحبة قرار تحل مشاكل المواطنين وقضاياهم داعيا الى ضرورة اعتماد نهج جديد بحكومة جديدة تلبي الطموح الشعبي وتكون قادرة على الاجتهاد وتبني الخطط القابلة للتنفيذ.

وقال الهاجري في تصريح صحافي ان ما شهدناه خلال المرحلة الماضية من حل مجلسين متتالين بسبب اخطاء اجرائية ودستورية لا يبشر باي خيرواعتقد انه كفيل باسقاط الحكومة بأكلمها فمن غير المعقول ان يتم ابطال مجلسين منتخبين متتاليين دون ان تكون هناك محاسبة لمن تسبب في ذلك لافتا الى ان مبدأ العقاب مفقود في هذه الحكومة وكل من الحكومات المتعاقبة ولعل هذا هو السبب في بقاء قضايا المواطنين على حالها دون حلول مما يتطلب وبحق بان تكون هناك وقفة جادة للمحاسبة في المجلس القادم تجاه هذا العبث الحكومي الحاصل

واكد الهاجري ان هذه الاخطاء انما تمثل عبء كبير على الحكومة القادمة والتي عليها ان تتحمل عواقبه فالمجلس القادم لن يكون خاضع كما كان المجلس المبطل والذي كان عباره عن مجرد اداة بيد الحكومة توجهه كيفما تريد بل ان المجلس القادم هو الذي سيعبر عن الارادة الشعبية الحقيقية ولن يقبل بان يكون الوضع على ماهو لذلك على الحكومة المقبلة ان تكون على قدر من المسؤولية وان تنسجم مع مخرجات ارادة الشعب خاصة وان عليها مسؤولية كبيرة بالنسبة للقضايا التي لا تزال تئن منها البلاد مشددا على اهمية تغيير النهج الحكومي الذي لايزال على حاله على مدى الحكومات المتعاقبة

ماضي الهاجري

الفيلكاوي: الحكومة على المحك وعليها فرض هيبة القانون على الجميع

طالب مرشح الدائرة الاولى لانتخابات مجلس الامة حسين الفيلكاوي بضرورة فرض هيبة القانون لرجال الامن وتطبيق القوانين على الكبير قبل الصغير وتنفيذ توجيهات سمو امير البلاد حفظه الله في ذلك مشيرا الى اهمية ان يكون هناك احترام لمبادىء القانون وعدم المحاباة

وقال الفيلكاوي في تصريح صحافي ان الحكومة اصبحت الان على المحك في تنفيذ وتطبيق القوانين خاصة تلك التي تتعلق بمحاربة مظاهر الفساد ولا يكون ذلك الا بتطبيق القانون وتفعيل عمل الجهات المعنية بهذه القضية لاسيما وان لدينا الهيئة العامة لمكافحة الفساد وهي التي تم اقرار قانونها بناء على مرسوم ضرورة اصدره سمو امير البلاد اي ان قضية محاربة الفساد رغبة اميرية سامية علينا العمل جميعا على تطبيقها على ارض الواقع والحكومة مسؤولة مسؤولية مباشرة عن ترجمة هذا القانون على ارض الواقع واشار الى اهمية دعم رجال الامن في قضية محاربة كل مظاهر الفساد والواسطة والمحسوبية التي اصبحت متفشية فكم من المؤسسات الحكومية لدينا بات تطبيق القانون فيها هو الاستثناء وليس الاصل داعيا الى اهمية انشاء مجلس الدولة للعناية بكافة الممارسات والتصرفات الادارية المخالفة للقانون والقضاء على الفساد الاداري والمالي في اجهزة الدولة.

الحماده: التقاعد القسري في النفط تفريغ حقيقي للقطاع وخطر داهم على الاقتصاد الكويتي

قال مرشح الدائرة الخامسة سعود سلمان الحمادة الحماده إن الإجراءات التي بدأت مؤسسة البترول القيام بها بخصوص التقاعد القسري لعدد من القياديين والمدراء والتنفيذيين بمن فيهم ستة عشر نائبا للرئيس التنفيذي ونائب للعضو المنتدب وغيرهم من المدراء ورؤساء الفرق تعتبر تفريغا حقيقيا للمؤسسة من مجموعة هائلة من الخبرات والكوادر الفنية والإدارية والتي صرفت بلايين الدنانير عليها لتصل إلى ما وصلت إليه من الخبرة والدراية، معتبرا بأن الشباب يجب أن يجدوا فرصتهم ويشغلوا مناصب تليق بهم بالتدريج وبمساعدة من سبقهم واكتسب الخبرات على مر العقود. واضاف الحماده بأن تغليف القرار بضخ الدماء الشابة وإتاحة الفرصة للشباب وغير ذلك من مسوغات ومبررات واهية لا يمكن أن تصب في مصلحة القطاع النفطي حيث أن هذا التقاعد القسري يعني الفراغ الواضح لفترة طويلة من الوقت لا يمكن لقطاع حيوي مثل قطاع النفط في الكويت أن يقع فيه ليوم واحد باعتبار النفط العمود الوحيد الذي يقوم عليه الاقتصاد الكويتي بشكل عام. كما أشار الحماده بأن مثل هذه القرارات التي تميزت بسرعتها الكبيرة تشوبها علامات استفهام كثيرة من حيث التوقيت في ظل غياب السلطتين التشريعية والتنفيذية وقيام حكومة تصريف الأعمال باتخاذ قرارات بهذه الخطورة، لافتا إلى الفارق الشاسع بين حزمة الباكدج الممنوحة لنواب الأعضاء المنتدبين وبقية العاملين المزمع الاستغناء عن خدماتهم من مدراء ومنسقين ورؤساء أقسام لافتا إلى الفارق الكبير بين الرقم تسعة والرقم ثمانية واربعون حيث سيحصل قياديو الصف الثاني على باكدج لن يقل عن 450 الف دينار كويتي في أكبر عملية خروج للقياديين من مؤسسة واحدة.

سعود الحمادة

رفض تصوير الشعب كسبب في العجز

المطيري: تفريغ الميزانية العامة من القوانين الشعبية.. استفزاز للمواطن

استنكر مرشح الدائرة الرابعة هايف حسين المطيري الاسلوب الاستفزازي الذي تتعامل به الحكومة مع المواطن الكويتي، وعدم اكتراثها بجراحاته ومشاكله، مؤكدا ان خير مثال على ذلك صدور الميزانية العامة للدولة مفرغة من كل القوانين التي تصب في صالح المواطن الكويتي وتحسين مستوى معيشته، وفي مقدمة هذه القوانين مكافأة الطلبة التي اقر المجلس المبطل صرفها باثر رجعي للطلبة منذ عام 2011 وبواقع 200 دينار شهريا.

وبين المطيري ان من حق الطلبة خريجي المعاهد والجامعات على الدولة ان تصرف لهم هذه المكافآت الى حين قيام الحكومة بواجباتها الدستورية تجاههم، بتوفير فرص العمل التي تتناسب مع مؤهلاتهم وخبراتهم.

واستغرب المطيري ان تتذرع الحكومة بحجة ان اصدار الميزانية اللازمة لتنفيذ هذه القوانين بسبب عوائق قانونية، بينما تسارع وفي غياب مجلس الامة لاصدار مراسيم الضرورة بالميزانيات والقرارات المتعلقة بالتعيينات والمنح المليارية دون اكتراث بالشبهات الدستورية والسياسية التي تعتري هذه القرارات.

وانتقد المطيري تصريحات وكيل وزارة المالية التي قال فيها «ان ما تصرفه الدولة على المواطنين يغطي اكثر من نصف الميزانية»، متسائلا ان كان وكيل الوزارة قد احتسب الـ 22 مليار دولار التي ذهبت كمنح ومساعدات للدول الاخرى ضمن ما يصرف على الشعب الكويتي؟، متمنيا ان تسارع الحكومة في تلمس احتياجات الشعب كما تسارع في تلمس احتياجات الدول والشعوب الاخرى.

هايف المطيري

الزيدي: بيع الضمائر والذمم أصبح سمة الحملات الانتخابية.. وعلى المواطن الالتزام بالاختيار الواعي

اكد مرشح الدائرة الرابعة صادق حبيب الزيدي على ان المرحلة القادمة مليئة بالتحديات التي تتطلب التعاون امام المجلس القادم والحكومة وذلك لان المهمة كبيرة ينبغي ان يدركها كل شارد ووارد ويعرف كيف يتعامل معها في ظل التحديدات السياسيه وظروف المنطقة الاقليمية.

واشار الى ان الاصلاح والتنمية احد الدعائم للعملية الاصلاح السياسي في البلد ستكون من أبرز القضايا التي سيواصل العمل بها خلال المرحلة المقبلة واتهم في افتتاح المقر النسائي والندوة التي أقامها بعنوان «دور المرأة في الإصلاح» إن هناك محاولات لتشويه ما قامت به قوى الإصلاح من كشف لحجم أخطاء الحكومة السابقة من قبل قوى الفساد.

وأشار إلى ضرورة الاختيار الواعي لتشكيله المجلس المقبل كونه يمثل مرحلة مهمة من تاريخ الكويت، مؤكدا ان للشباب الكويتي دورا مهما في رسم ملامح هذه المرحلة من خلال المشاركة في العملية السياسية عن طريق تحريك وتوعية الرأي العام وتشجيعه للمشاركة في الانتخابات، مؤكدا على حاجة الكويت لتعزيز القيم الديموقراطية وتنميتها والتي لا يمكن اختصارها في الانتخابات والديموقراطية ووجود مؤسسة تشريعية، ولكن هناك مكونات أبعد لهذه القيم، رافضا بيع الضمائر والذمم التي اصبحت من سمة الحملات الانتخابية.

صادق الزيدي

ودعا الى مخاطبة العقول لا الجيوب، محذرا المرأة الناخبة من ان تكون فريسة للاغراء بالمال والرشاوى من خلال المفاتيح الانتخابيه الديموقراطية مثل مبادئ المساواة والتعليم من خلال المدرسة التي يجب ان يتم فيها اكتساب لغة الحوار المهذب والاحترام للآخر ولغة المنطق وتعلم ان الوطن فوق كل المصالح وان لا يكون هناك تفرقة تخلق فوضى بسبب ضياع تلك القيم المتمثلة في الديموقراطية والمواطنة والوحدة الوطنية متطلبات المرحلة القادمة التي ينبغي ان تكون على راس اولويات العمل بين السلطتين.